

تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات وتحليل درجة تنوعه حسب مؤشر هيرفندل -**هيرشمان (H.H) خلال الفترة (2001-2019)*****Dependence of the Algerian economy on the hydrocarbon sector and analysis of its diversity by Herfindel-Hirschmann index (H.H) during the period (2001-2019)***عرب سميرة¹ / مخبر MIFMA، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان (الجزائر)، arabsoumia90@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/12/31

تاريخ القبول: 2021/11/16

تاريخ الاستلام: 2021/05/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر في الفترة 2001-2019، وذلك من خلال إبراز هيمنة قطاع المحروقات على باقي القطاعات الأخرى سواء في تكوين القيمة المضافة للناتج الداخلي الخام أو في المساهمة في الصادرات والإيرادات الإجمالية، إضافة إلى القياس الكمي لمؤشر التنوع الاقتصادي هيرفندل-هيرشمان (H.H)، حيث كانت النتيجة أن الاقتصاد الجزائري يعاني من الارتباط الوثيق بقطاع المحروقات الناتج عن النقص الشديد في تنوع الصادرات ومصادر الدخل، مما يتوجب على الجزائر العمل على تغيير السياسات المعتمدة والشروع في الاهتمام بالقطاعات خارج المحروقات، كما أن القطاع الفلاحي يمكن أن يكون حلاً بديلاً للقضاء على التبعية النفطية، إذا ما تم تنميته ودعمه بالشكل المطلوب.

الكلمات المفتاحية: النفط، قطاع المحروقات، التنوع الاقتصادي في الجزائر، مؤشر هيرفندل-هيرشمان (H.H)
تصنيف JEL : P28 ; O13 ; Q43.

Abstract:

This study aims to identify the reality of economic diversification in Algeria in the period 2001-2019, by highlighting the dominance of the hydrocarbon sector over the rest of the other sectors, whether in the formation of the added value of the gross domestic product or in contributing to exports and total revenues, in addition to the quantitative measurement of the diversification indicator The economist Herfindel-Hirschmann (HH), as the result was that the Algerian economy suffers from a close connection with the hydrocarbon sector resulting from the severe lack of diversification of exports and sources of income, which makes Algeria work to change the adopted policies and start paying attention to sectors outside of hydrocarbons, just as the agricultural sector. It could be an alternative solution to eliminate oil dependency, if it is properly developed.

Keywords: Oil, Hydrocarbon sector, Economic diversification in Algeria, Herfindahl-Hirschman Index.

Jel Classification Codes : P28 ; O13 ; Q43.

¹ المؤلف المرسل: عرب سميرة، الإيميل: arabsoumia90@gmail.com

- تمهيد :

يعد قطاع المحروقات في اقتصاد الدول النفطية قطاع استراتيجي، ومن الدعامات الأساسية لكل الاقتصاديات العالمية، وذلك باعتبار النفط في الوقت الحالي المصدر الرئيسي للطاقة والأكثر استخداما في العالم، ومنذ اكتشاف الجزائر للموارد الطبيعية التي تزخر بها من بترول وغاز طبيعي، أصبح النفط الممول الرئيسي لميزانيتها العامة والمصدر الأساسي لتغطية نفقاتها المختلفة، الأمر الذي سمح لقطاع المحروقات بالتفوق على جميع القطاعات الأخرى، مما جعل الجزائر ونظيراتها من الدول النفطية النامية بالاعتماد شبه الكلي على هذا القطاع دون سواه، لهذا السبب أصبح النفط هو الذي يقرر مصير اقتصاد الجزائر، ونظرا لما تتميزه أسعار البترول بعدم الثبات في الأسواق الدولية، اضطرت الدولة لمواجهة تحديات اقتصادية كبيرة من أجل تحقيق الانتعاش الاقتصادي ودفع عجلة النمو.

ولكن لا يزال الاقتصاد الجزائري قاصرا ويعاني من اختلالات عديدة، لذلك سعت الدولة جاهدة لمعالجة أسباب الخلل، والتي تكمن في القضاء على التبعية النفطية والتوجه إلى تنمية القطاعات خارج المحروقات وزيادة التنوع في الإنتاج والتصدير فيها، كتشجيع القطاع الفلاحي نظرا لما تمتلكه الجزائر من مساحات شاسعة تحتوي على أراضي خصبة، وموارد مائية هائلة وكذا إمكانات بشرية ومالية تمكنها من تطوير النشاط الزراعي وتنميته بما يساهم في تحسين الأداء الاقتصادي وضمان استقراره، بناء على ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

1.I- إشكالية البحث :

كيف يمكن للدولة تحقيق تنوع استراتيجي فعال يتلاءم مع الواقع الاقتصادي للجزائر؟
انطلاقا من الإشكالية الرئيسية قمنا بطرح جملة من التساؤلات الفرعية كالتالي:

- ما هي أهم القطاعات المحركة للاقتصاد الجزائري؟
- ما هو واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر؟
- هل يمكن للقطاع الفلاحي أن يكون بديلا استراتيجيا لقطاع المحروقات؟ وكيف يتم تنميته؟

2.I- فرضيات البحث :

للإجابة على التساؤلات السابقة نضع الفرضية التالية:

- تساهم العديد من القطاعات الاقتصادية في تكوين القيمة المضافة للإنتاج الداخلي الخام، كقطاع الفلاحة، الصناعة، البناء والأشغال العمومية... وغيرها، ولكن يبقى قطاع المحروقات هو المحرك الرئيسي للاقتصاد الجزائري.
- بما أن النفط كان ولا زال القطاع المهيمن في الاقتصاد الجزائري، فهذا يعني أن هذا الأخير يعاني من نقص كبير في درجة التنوع في الإنتاج والتصدير خارج قطاع المحروقات.
- لا يزال الاقتصاد الجزائري يعاني من العديد من المشاكل والاختلالات بسبب تبعيته النفطية التي تحول دون تحسين الأداء الاقتصادي وتوسيع نشاطه، هذا ما يؤدي إلى حتمية تبني سياسات اقتصادية من شأنها دعم قطاعات أخرى كحل استراتيجي بديل لقطاع المحروقات، ولعل أهمها القطاع الفلاحي باعتبار الجزائر دولة كبيرة الحجم وتتمتع بمؤهلات تساعد على تعزيز النشاط الزراعي.

3.I - أهداف البحث:

الهدف الرئيسي لهذه الورقة البحثية هو التعرف على واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر وقياس درجته بمؤشر هرفندل-هيرشمان، وكيفية تعزيز القطاعات الاقتصادية كحل بديل لقطاع المحروقات.

4.I - أهمية البحث:

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة باعتبار موضوع النفط من أهم المواضيع المتداولة في العالم، خاصة مع الارتباط الوثيق لقطاع المحروقات بالاقتصاد الجزائري، مما خلف قطاعا فلاحيا وصناعيا وسياحيا هشاً، الأمر الذي جعل من التنوع الاقتصادي ضرورة حتمية وملحة لدفع عجلة النمو الاقتصادي، وتكوين اقتصاد قوي وتماسك بإمكانه مواجهة التحديات العالمية التي تفرضها التطورات الاقتصادية والسياسية الحديثة، لذلك تعتبر هذه الورقة البحثية إضافة إلى مجموع الدراسات التي تصب في نفس سياق الموضوع.

5.I - الدراسات السابقة:

- د.ضيف أحمد، د.عزوز أحمد، (2018)، واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة كيفية تفعيل سياسة التنوع الاقتصادي في الجزائر لتحقيق تنمية مستدامة، حيث توصلت إلى أنه بالرغم من المقومات المحفزة على التنوع الاقتصادي، إلا أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعاني من التبعية النفطية، ولتعزيز التنوع في الجزائر لا بد من إعادة النظر في استراتيجية القطاع الفلاحي، والاهتمام أكثر بالقطاعات المنتجة الأخرى كالسياحة، وضرورة الاستفادة من تجارب التنوع الاقتصادي الناجحة للدول كماليزيا وإندونيسيا.
- الشارف بن عطية سفيان، حاكمي بوحفص، (2018)، التنوع الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية لتأثير القطاعات الأساسية خارج المحروقات خلال الفترة 1990-2017، تسعى هذه الدراسة إلى التطرق للتنوع الاقتصادي في الجزائر وهذا خلال الفترة 1990 إلى غاية 2017، وذلك من خلال إبراز أثر القطاعات المحددة للنمو الاقتصادي، حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط قوية ما بين قطاع المحروقات والنمو الاقتصادي مقارنة مع قطاع الصناعة والخدمات، كما وضع تقدير النموذج أن الفلاحة ليس له معنوية وهذا هو القطاع المعول عليه بالنسبة للقطاعات غير النفطية، وهذا ما يؤكد وجود تأثير للقطاعات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي للجزائر.
- بللعا أسماء، أ.د/ بن عبد الفتاح دحمان، (2018)، استراتيجية التنوع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، تهدف هذه الدراسة إلى موضوع التنوع الاقتصادي في الجزائر، من خلال التركيز على جملة من المؤشرات المعتمدة في هذا المجال، وكذا البحث في طبيعة مشاكل ومحددات تنوع الاقتصاد الجزائري، وصولاً إلى محاولة صياغة استراتيجية لتنوع موارد ومداخل الاقتصاد الوطني، خلصت الدراسة إلى أن مسألة التنوع الاقتصادي في الجزائر تبقى مرهونة بتجاوز التحديات التي تقف أمام تنوع الاقتصاد، من خلال تبني استراتيجيات بعيدة المدى للتنوع الاقتصادي بالجزائر، تضمن التخلص من التبعية للموارد النفطية.

II - هيمنة قطاع المحروقات على القطاعات الأخرى خلال الفترة (2001 - 2019) :

يمثل قطاع المحروقات الوتر الحساس في الاقتصاد الجزائري، باعتباره يتصدر كل أوجه النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال مساهمته بالحصة الأكبر في الناتج الداخلي الخام، والصادرات الوطنية وكذا الإيرادات العامة لميزانية الدولة، سنوضح ذلك من خلال ما يلي:

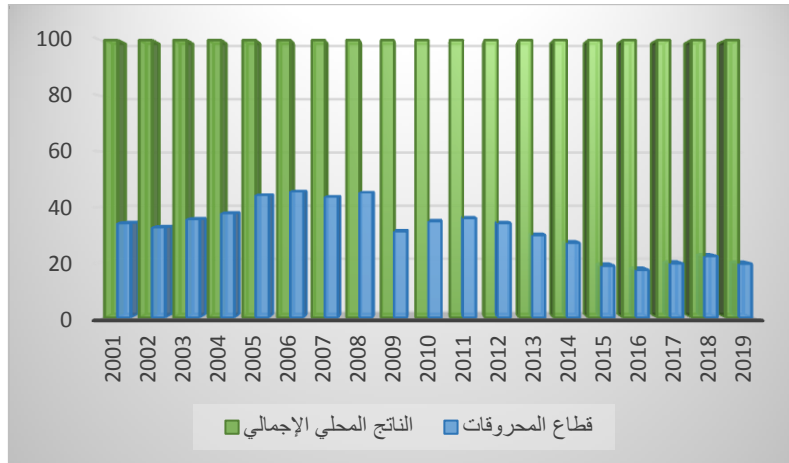
II- 1- مساهمة قطاع المحروقات في تكوين الناتج الداخلي الخام في الجزائر:

لمعرفة مدى مساهمة أهم القطاعات الاقتصادية في تكوين القيمة المضافة للإنتاج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2019، نستعرض الجدول في الملحق رقم (01).

نلاحظ من الجدول سابق الذكر أن قطاع المحروقات يتصدر النسبة الأكبر في تكوين القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت 29.25% في متوسط الفترة 2001-2019، بقيمة متوسطة حوالي 3637.62 مليار دج، كما أن الناتج الإجمالي يتأثر بشكل واضح بقطاع المحروقات، حيث أنه كلما زاد نمو هذا الأخير زاد معه النمو الاقتصادي الوطني والعكس صحيح، مما يعتبر دليل قاطع على ارتباط الاقتصاد الجزائري واعتماده الكبير على النفط.

وفي المقابل تبقى نسبة مساهمة القطاعات الأخرى في الإنتاج ضئيلة جدا رغم المجهودات المبذولة للخروج من تبعية قطاع المحروقات وهذا ما يسمى بالعللة الهولندية. ولتوضيح لنا الرؤية أكثر نستعين بالشكل التالي: الشكل رقم (01): نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (2001-2019)

(الوحدة: %)



المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، للسنوات 2008، 2014، 2017 و2020 من خلال الرابط:

<https://www.bank-of-algeria.dz>, Consulté le 01/06/2021, 09:40.

يتبين لنا من الشكل السابق أن أعلى نسبة مساهمة في الناتج الداخلي الخام حققت من طرف قطاع النفط كانت في الفترة من 2005 إلى 2008 حيث فاقت 43%، وذلك نظرا لارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية وانتعاش قطاع المحروقات في الجزائر حيث انتقل سعر البرميل الواحد من 38.66 دولار سنة 2004 إلى 54.64 دولار سنة 2005 و65.85 دولار سنة 2006 ومن ثم 74.95 دولار سنة 2008 وصولا إلى حوالي 99.97 دولار سنة 2008. وبسبب الركود الاقتصادي الناتج عن تداعيات الأزمة المالية لسنة 2018 شهدت أسواق البترول في بداية عام 2019 انخفاض أسعارها إلى 62.25 دولار أمريكي للبرميل الواحد، مما أدى إلى تراجع نمو قطاع المحروقات في الجزائر وبالتالي تراجع نسبة دعمه للناتج الداخلي الخام إلى 31.19%، والذي بدوره يؤدي إلى انخفاض قيمة هذا الأخير من 11043.7 مليار دج سنة 2008 إلى 9968 مليار دج سنة 2009.

ثم تعافت تدريجيا في الفترة 2017-2019، الأمر الذي أدى إلى تدني نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام حيث بلغت أدنى قيمة لها بـ 17.27% سنة 2016 بقيمة 3025.5 مليار دج، إلا أن الناتج الداخلي الخام شهد تطورا نسبيا في هذه الفترة ويرجع ذلك إلى تطبيق الدولة لسياسات تنموية ضمن برنامج

توطيد النمو والبرنامج الجديد الذي يركز على الاهتمام أكثر بالتنوع الاقتصادي وزيادة الصادرات خارج المحروقات، وتحديث وعصرنة القطاع الفلاحي ودعم السياحة وتشجيع الاستثمارات في جميع القطاعات.

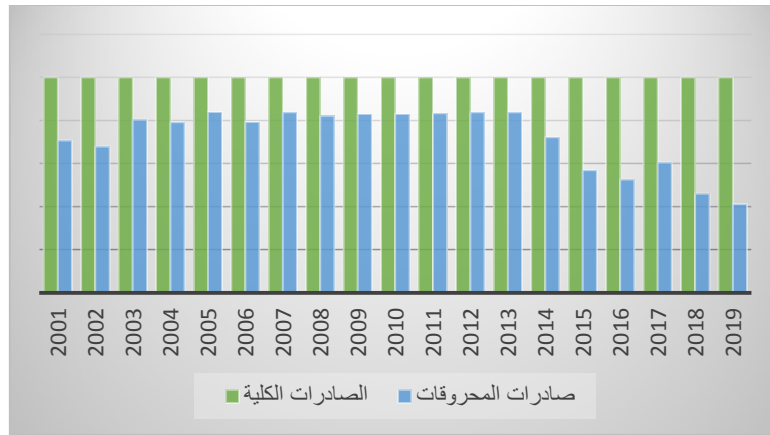
II- 2- مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات الجزائرية:

تمتاز الصادرات الجزائرية بالطابع الأحادي، بحيث يركز بالأساس على المنتجات النفطية ومشتقاتها بنسبة تفوق 95% من الصادرات الإجمالية، مما جعل الاقتصاد الجزائري يرتبط بشدة للتغيرات في أسعار النفط الدولية، وكذا لتقلبات قيمة سعر صرف الدولار الأمريكي باعتباره العملة المستخدمة في التبادلات التجارية في أسواق النفط، وسنبين مدى مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2001-2019 في الملحق رقم (02) والشكل رقم (02).

الشكل رقم (02): نسبة مساهمة الصادرات النفطية في الصادرات الإجمالية في الجزائر خلال الفترة

(2019-2001)

(الوحدة: %)



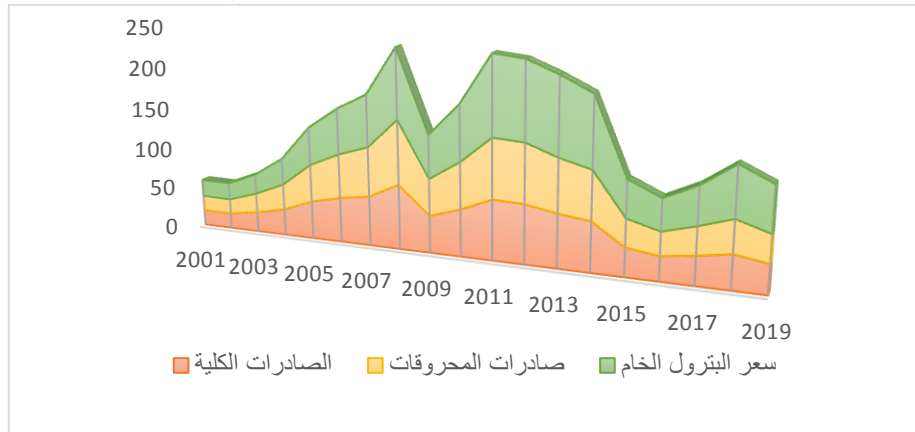
المصدر: - بنك الجزائر، التقارير السنوية للسنوات 2004، 2009، 2013، 2018، 2019.

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية للثلاثي الأول، سنة 2020.

نستنتج من الشكل السابق أن قطاع المحروقات يستحوذ على هيكل الصادرات الوطنية بمعدل 98.3% في متوسط الفترة 2001-2019، وبقيمة حوالي 45.59 مليار دولار أمريكي مقابل 46.38 مليار دولار من مجمل الصادرات الكلية، والملاحظ أن قيمة الصادرات الجزائرية شهدت تغيرات عديدة في تلك الفترة بين الانخفاض والارتفاع ناتجة عن التغير في قيمة الصادرات النفطية، والتي بدورها تتأثر بأسعار البترول العالمية، هذا ما تفسره النسب الكبيرة لمساهمة الصادرات النفطية في مجموع الصادرات والتي تراوحت بين 94.11% سنة 2019 و98.40% سنة 2005، إلا أننا نرى أن هذه النسبة بدأت بالانخفاض نوعا ما في السنوات الأخيرة، كدليل على نقص تبعية الجزائر للنفط ومباشرتها في البحث عن مصادر جديدة لتمويل نفقاتها عن طريق انتهاج سياسة التنوع في الإنتاج والتصدير.

كما أن العوائد المتأتية من صادرات المحروقات تتأثر بشكل مباشر بتقلبات أسعار البترول العالمية والتي بدورها تخضع لمجموعة من العوامل، ولتوضيح الارتباط الوثيق بين تطور الصادرات الكلية والنفطية وأسعار البترول نستعرض الشكل أدناه:

الشكل رقم (03): تطور الصادرات النفطية والصادرات الكلية وأسعار البترول الخام في الجزائر خلال الفترة (2001-2019) (الوحدة: دولار أمريكي)



المصدر: - بنك الجزائر، التقارير السنوية للسنوات 2004، 2009، 2013، 2018، 2019.

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية للثلاثي الأول، سنة 2020.

- منظمة الدول المصدرة للنفط عبر الرابط : <https://www.opec.org> , Consulté le 14/05/2021, 13:20.

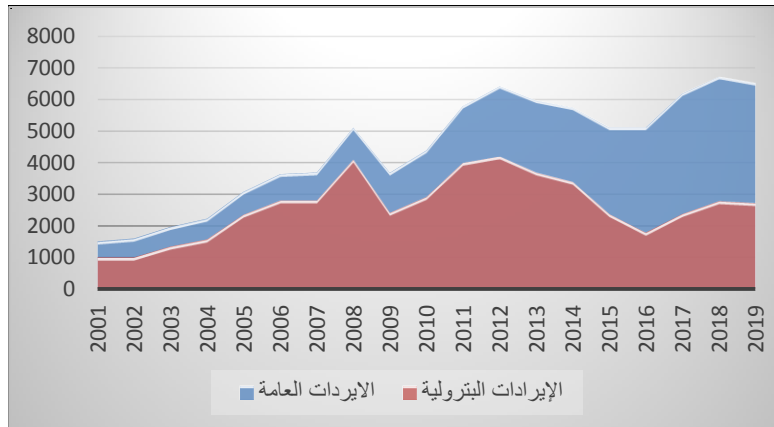
كما هو موضح في الشكل أعلاه أن الصادرات الكلية اتخذت منحى شبه مطابق للصادرات النفطية وأسعار البترول في الفترة 2001-2019، ما يعد دليل قاطع على العلاقة الطردية بينهم، الأمر الذي يدفعنا باستنتاج سيطرة المحروقات على صادرات الجزائر مما جعلها المورد الرئيسي للعملة الصعبة للوطن.

II-3- مساهمة الإيرادات البترولية في الإيرادات العامة في الجزائر:

تستحوذ الإيرادات البترولية على الحصة الأكبر من الإيرادات العامة، والتي تعتبر أهم وأكبر مورد من موارد الدولة، لتأتي بعدها الإيرادات العادية والتي تتكون من الإيرادات الجبائية خارج المحروقات والإيرادات غير الجبائية، هذا ما سوف نلخصه في الملحق رقم (03).

من خلال تحليلنا لاحظنا أن الإيرادات البترولية أخذت نفس مسار الإيرادات العامة في الجزائر، هذا إن دل على شيء فإنه يدل على العلاقة الطردية والثيقة بينها، ولتوضيح ذلك نستعين بالشكل التالي:

الشكل رقم (04): تطور الإيرادات البترولية والإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2019) (الوحدة: مليار دج)



المصدر: بنك الجزائر، التقارير السنوية للسنوات 2004، 2008، 2012، 2017، 2018.

- قانون رقم 18-18 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018، المتضمن قانون المالية لسنة 2019، ص 28.

يتبين لنا من الشكل أعلاه مساهمة الإيرادات النفطية بشكل كبير في الإيرادات الكلية للميزانية العامة في الجزائر، يمكننا تحليل ذلك كما يلي:

شهدت الإيرادات العامة ارتفاعا هاما من 1505.5 مليار دج إلى 5111 مليار دج في الفترة (2001-2008)، ويرجع ذلك بنسبة كبيرة إلى الزيادة المضطردة في الإيرادات البترولية والتي تضاعفت قيمتها أكثر من أربعة أضعاف من 1001.4 مليار دج سنة 2001 إلى 4088.6 مليار دج سنة 2008، حيث مثلت هذه الأخيرة نسبة حوالي 74.34% من إجمالي الإيرادات العامة في الفترة 2001-2008.

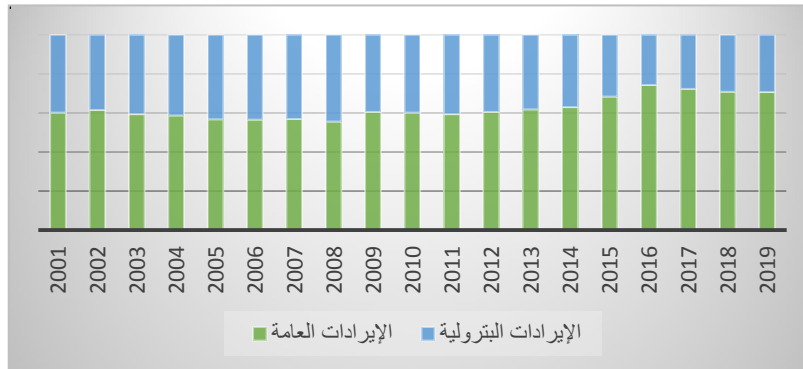
إلا أن العوائد من المحروقات لم تبقى مستقرة مدة طويلة فأخذت بالتناقص سنة بعد أخرى من 3678.1 مليار دج سنة 2013 إلى 1781.1 مليار دج سنة 2016، مما صاحبه تسجيل أرقام متدنية للإيرادات العامة من 5957.5 مليار دج سنة 2013 إلى 5110.1 مليار دج سنة 2016.

أما في الفترة المتبقية عاودت أسعار البترول بالتعافي الأمر الذي أدى إلى زيادة في عائدات الدولة من المحروقات بـ 2372.5 مليار دج و 2776.2 مليار دج ثم 2714.5 مليار دج خلال السنوات 2017 2018 2019 على التوالي، دفعت هذه الزيادة بالضرورة إلى ارتفاع الإيرادات العامة هي الأخرى.

من خلال ما سبق كان لا بد لنا من معرفة نسبة مساهمة الإيرادات البترولية في الإيرادات الكلية للميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)، التي سنوجزها في الشكل الموالي:

الشكل رقم (05): نسبة مساهمة الإيرادات البترولية في الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2019-2001)

(الوحدة: %)



المصدر: - بنك الجزائر، التقارير السنوية للسنوات 2004، 2008، 2012، 2017، 2018.

- قانون رقم 18-18 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018، المتضمن قانون المالية لسنة 2019، ص 28.

نستطيع القول أن الإيرادات البترولية تمثل المصدر الرئيسي والأهم لإيرادات الدولة العامة التي تتحصل عليها من أجل تغطية مختلف نفقاتها العمومية، وهو ما يظهر جليا في الشكل أعلاه، نظرا لارتفاع نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة بـ 58.68% في متوسط المدة 2001-2019، حيث حققت أعلى نسبة سنة 2008 بـ 80%، وأدناها سنة 2016 بنسبة 34.85%، ويرجع هذا الفرق الكبير في نسب المساهمة إلى تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية مما أدى إلى تباين حجم العائدات من المحروقات، وزيادة اعتماد الجزائر في مواردها بنسبة كبيرة على الإيرادات النفطية سنة تلو الأخرى، وعدم ابداء الاهتمام للقطاعات الأخرى كالزراعة والصناعة ودعمها بالمستوى المطلوب، غير أن الأمر المبشر بالخير أنه في السنوات الأخيرة من 2016 إلى 2019، بالرغم من تناقص الإيرادات النفطية ارتفعت الإيرادات العامة عكس ما حدث في السنوات السابقة، وهذا ما يدل على شروع الدولة في البحث عن مصادر أخرى لتمويل نفقاتها العامة، عن طريق انتاج

سياسة تنوع اقتصادها الوطني من خلال الإنتاج والتصدير، والتخلص شيئا فشيئا من التبعية النفطية نظرا للتحديات الكبيرة في سوق النفط العالمي وعدم استقرار أسعار منتجاته. وللتأكد من مدى تجسيد الجزائر لسياسة التنوع الاقتصادي لا بد من استعراض الجوانب المختلفة للتنوع في الجزائر وقياس درجته ومعرفة الأساليب المنتهجة لتنمية القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات.

III- واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر وقياس درجته حسب مؤشر هيرشمان (H.H)؛

يعتبر عملية تهدف إلى تنوع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مؤهلة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العاملة الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل. (الجبوري، 2016، صفحة 01) وهو الرغبة في تحصيل أكبر عدد من مصادر الدخل الرئيسة للبلد، والتي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك من خلال محاولة رفع القدرات الإنتاجية في مختلف القطاعات دون أن يقتضي الأمر إلى تلك القطاعات ذات الميزة التنافسية العالية، وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا لتكوين بدائل يمكن أن تحل محل المورد الوحيد. (Cuberes & Jerzmanowski, 2009, pp. 1270-1302)

1.III- مؤشرات التنوع الاقتصادي:

ومن أهم المؤشرات الدالة على التنوع الاقتصادي: (الغربي، 2001، صفحة 12)

- معدل ودرجة التغير الهيكلي، وتدل عليهما نسبة مساهمة القطاعات المختلفة للناتج الداخلي الإجمالي، وتعرضها إلى الارتفاع أو الانخفاض مع الظروف المختلفة، كما أنه من الضروري أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي لكل قطاع على حدا؛
- كما أنه من فرضيات التنوع الاقتصادي التغير في الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما وعدم الاستقرار في مدة زمنية معينة، وهذا التغير يكون ناتجا أساسا على تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية؛
- انخفاض نسبة الاعتماد على عائدات قطاع المحروقات، وفي المقابل تطور قيمة الإيرادات غير النفطية كنسبة من مجموع الإيرادات الإجمالية للدولة، مما يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية؛
- يدل الارتفاع المعتبر في نسبة الصادرات خارج المحروقات مقارنة مع إجمالي الصادرات إلى زيادة التنوع الاقتصادي، إلا أن التقلبات العشوائية في أسعار النفط قد تؤدي إلى حدوث تغيرات غير متوقعة في قيمة صادراته؛
- تطور عامل التشغيل في كل قطاع، مما يعكس تغيرات التكوين القطاعي للناتج الداخلي الخام، بمعنى تحقيق أكبر نسبة لمساهمة القطاعات الاقتصادية في خلق مناصب العمل؛
- تغير ما للقطاع العام والقطاع الخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مؤشر هام لأن التنوع الاقتصادي يعني زيادة إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي؛
- مقاييس الإنتاجية، حيث يمكن تطبيق هذه المقاييس خصوصا على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص، لتقييم معدل تنميته وتحديثه؛

نظريا نستطيع القول أن الجزائر لا تظهر عليها مؤشرات التنوع الاقتصادي، فهي تعاني من ضعف التنوع في الإنتاج والتصدير، فكما قلنا سابقا اقترن نشاطها الاقتصادي لعدة سنوات بقطاع المحروقات.

2.III- أهداف التنوع الاقتصادي:

من بين الآثار الإيجابية التي يراها مؤيدو فكرة ضرورة التنوع على النمو الاقتصادي ما يلي: (الخطيب، 2014، صفحة 6)

- تقليل المخاطر الاستثمارية: يساهم التنوع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار، وبالتالي تقليل المخاطر الاستثمارية، فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد محدد منها، وذلك نظرا للظروف التي قد تنعكس سلبا على العوائد الاستثمارية، الطبيعية منها كالزلازل والفيضانات والحرائق، والدولية كالحروب والنزاعات والاحتكارات، الأمر الذي يجعل من تنوع المحفظة الاستثمارية وتوزيعها على أنواع مختلفة من المنتجات الحل الأمثل لتفادي المخاطر الاستثمارية وزيادة عائداتها، هذا ما يجسد الحكمة الشهيرة لا تضع كل البيض في سلة واحدة فقط (don't put all your eggs into one particular basket)
- تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات: والمقصود به أن الدول التي تعتمد في اقتصادها اعتمادا كليا على تصدير منتج واحد فقط أو مجموعة محدودة من المنتجات وعدم قدرتها على التنوع في ذلك، كالدول النفطية حيث أنه في حالة انخفاض أسعار تلك المنتجات المصدرة سيؤدي إلى انخفاض عائدات هذه الدول من النقد الأجنبي، الأمر الذي يؤثر سلبا في قدرتها على تغطية مختلف نفقاتها، وتمويل عملية التنمية الاقتصادية عن طريق مختلف المشاريع.
- زيادة إنتاجية رأس المال البشري: يساهم التنوع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري، والذي بدوره يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.
- توطيد العلاقات بين القطاعات الإنتاجية: بمعنى أن التنوع الاقتصادي يساهم في زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة ويقوي العلاقات التشابكية فيما بينها، مما ينجم منه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج والتي تعمل على دعم النمو الاقتصادي.
- الحفاظ على ثبات مستويات الناتج المحلي الإجمالي: حيث أن التنوع الاقتصادي الناجم عن عدم تركيز الإنتاج في منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات، يقلل من تقلبات مستويات الناتج المحلي الإجمالي والحفاظ نوعا ما على استقراره.
- تقليص معدلات البطالة: كما رأينا سابقا أن التنوع الاقتصادي يساهم في الرفع من معدلات النمو، ويحقق التنمية المستدامة، ويعمل على توطيد العلاقات بين مختلف القطاعات الاقتصادية، وكل ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على اليد العاملة، وخلق فرص عمل جديدة، وبالتالي التقليص من معدلات البطالة.
- زيادة القيمة المضافة: يعزز التنوع الرأسي الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد، لأن مخرجات قطاع معين ستشكل مدخلات إنتاجية لقطاع آخر، كما يساهم التنوع في توليد الفرص الوظيفية ومن ثم إلى ارتفاع دخول عوائد عناصر الإنتاج واستقرارها مما يؤدي إلى تزايد القيمة المضافة المتولدة قطاعياً ومحلياً.

3.III- قياس درجة التنوع الاقتصادي في الجزائر حسب مؤشر هيرفندل-هيرشمان:

إن مدى التنوع الاقتصادي في دولة ما يعرف من خلال مؤشرات عدة ذكرناها سابقا، إلا أنها تفتقد للجانب الكمي الذي يقيس لنا درجة التنوع الاقتصادي بدقة، وذلك بسبب اختلاف هذه المؤشرات واختلاف الأنشطة الاقتصادية من دولة إلى أخرى.

كما أن التنوع الاقتصادي يقاس بعدة مؤشرات إحصائية، تتباين من حيث الكفاءة وأهداف القياس، فالبعض منها يعتمد على ظاهرة التشتت (Dispersion) كمعامل الاختلاف، أو على قياس خاصية التركيز (Concentration) كمؤشر جيني، أو على مفهوم التنوع (Diversification) كمعامل هيرفندل-هيرشمان ويعتبر الأكثر شيوعا، حيث يستخدم لقياس درجة التنوع في تركيب ظاهرة معينة، ولإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها. (قرووف، 2020، صفحة 241) لذا ارتأينا في هذا الفرع قياس درجة التنوع الاقتصادي باستعمال مؤشر هيرفندل-هيرشمان، حيث يمكن حسابه بالمعادلة التالية:

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^N (Xi/X)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

حيث:

H.H: يمثل مؤشر هيرفندل-هيرشمان.

Xi: هو صادرات المنتج i.

X: الصادرات الاجمالية.

N: عدد المنتجات الممكن تصديرها.

كما يأخذ مؤشر هيرفندل-هيرشمان القيم المحصورة بين الصفر والواحد، فكلما اقتربت القيمة من الواحد دل ذلك على انخفاض التنوع الاقتصادي بمعنى قلة مساهمة القطاعات في الصادرات الاجمالية، مما يبين ضعف الاقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على مجموعة من القطاعات أو المنتجات وبالتالي حصرها في عدد قليل منها، فإذا كان مساو للواحد فذلك يعني انعدام التنوع وتكون الصادرات مرتكزة على النشاط أو المنتج i فقط، مع عدم مساهمة بقية المنتجات الأخرى، إلا أنه يستحيل أن يتحقق هذا في أرض الواقع. أما إذا اقترب من الصفر فيعني ذلك زيادة التنوع الاقتصادي وارتفاع نسبة مساهمة المنتجات الأخرى في الصادرات الاجمالية.

ولقياس مؤشر H.H في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2019) افترضنا أن N تساوي 7 والمتمثلة في المنتجات أو السلع الممكن تصديرها والتي تجسد هيكل الصادرات في الجزائر وتتضمن كل من: المواد الغذائية، المحروقات، المواد الأولية، المواد نصف المصنعة، العتاد الفلاحي، العتاد الصناعي والسلع الاستهلاكية غير الغذائية (كما هو موضح في الملحق رقم 04). فتحصلنا على النتائج الملخصة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (04): تطور مؤشر هيرفندل-هيرشمان (H.H) في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)

(الوحدة: %)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المؤشر	0.953	0.950	0.969	0.967	0.974	0.967	0.974	0.972	0.973	0.973
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	-
المؤشر	0.973	0.974	0.974	0.957	0.932	0.925	0.937	0.915	0.907	-

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الملحق رقم (04) وبمساعدة برنامج EXCEL.

حسب القراءة الأولية للجدول السابق يتبين لنا أن مؤشر التنوع الاقتصادي H.H للصادرات الجزائرية مرتفع جدا ويقترب للواحد، هذا ما يعني أن الجزائر تعاني من مشكلة الاعتماد شبه الكلي على تصدير منتج واحد على حساب المنتجات الأخرى، وكما هو مبين في هيكل الصادرات أن المحروقات تستحوذ على نسبة كبيرة جدا تفوق 97% من الصادرات الاجمالية في متوسط الفترة 2001-2019.

حيث نجد أن مؤشر التنوع H.H يتماشى طرديا مع نسبة مساهمة صادرات المحروقات، أي كلما زادت هذه الأخيرة ترتفع قيمة H.H هذا ما يدل أنه لا يوجد توازن في هيكلية التصدير، بمعنى وجود ضعف في تنوع الصادرات، وتنوع مصادر الدخل الوطني.

كما لاحظنا أن مؤشر H.H قد اتخذ منحى تصاعدي من بداية سنة 2001 إلى غاية 2013 وذلك نظرا لما شهدته أسواق البترول العالمية من انتعاش في تلك الفترة، حيث ارتفعت أسعار النفط من حوالي 24.8 دولار أمريكي سنة 2001 إلى 109.5 دولار أمريكي للبرميل سنة 2013، أي زادت أكثر من أربعة أضعاف، الأمر الذي أدى إلى تزايد المداخيل البترولية لدى الدول المصدرة للنفط عامة والجزائر خاصة والناجمة عن زيادة صادرات المحروقات، حيث كانت قيمتها تقدر سنة 2001 بـ 18.53 مليار دولار أمريكي وأصبحت سنة 2013 ما يقارب 63.82 مليار دولار أمريكي بنسبة 98.38% من الصادرات الاجمالية، وبالتالي زاد اعتماد الجزائر أكثر على قطاع المحروقات في هذه الفترة، وقل اهتمامها بالقطاعات الأخرى، سرعان ما بدأت قيمة المؤشر في الانخفاض بداية من سنة 2014 بقيمة 0.957 ليتواصل الانخفاض بنفس الوتيرة إلى غاية سنة 2019 بحوالي 0.9076، نفسر ذلك بالتدهور الحاد للأسعار العالمية للبترول من 100.2 دولار أمريكي سنة 2014 إلى 64.4 دولار أمريكي للبرميل سنة 2019، الأمر الذي دفع بالجزائر الى البحث عن مصادر دخل أخرى لتدعيم اقتصادها قصد تغطية النقص الناتج عن انخفاض العائدات البترولية، والحل الوحيد أمامها هو التقليل من الاعتماد على قطاع المحروقات لعدم استقرار أسعارها نتيجة خضوعها لعوامل خارجية تتحكم فيها، والشروع في دعم القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعة والبناء والأشغال العمومية عن طريق تشجيع الاستثمارات وتوفير المناخ المناسب لها في ظل البرامج التنموية التي تبنتها الحكومة والتي كان الهدف منها تحسين المستوى المعيشي للمواطنين ودفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال تنوع الإنتاج المحلي وتشجيع الصادرات خارج المحروقات . حيث نلاحظ في السنوات الأخيرة أن الصادرات خارج المحروقات قد أبدت تطورا ملحوظا كالمواد الغذائية والتجهيزات الصناعية، ساهمت في زيادة التنوع الاقتصادي للوطن، لكن تبقى نسبة مساهمتها في اجمالي الصادرات تبقى ضعيفة جدا وغير كاف مقارنة مع الصادرات من المحروقات.

IV- تعزيز القطاع الفلاحي كسياسة بديلة لقطاع المحروقات في الجزائر:

كما سبق ورأينا أن قطاع المحروقات في الجزائر يستحوذ على النسبة الأكبر من النشاط الاقتصادي سواء من حيث المساهمة في الناتج الداخلي الخام، أو من حيث الصادرات أو الإيرادات، هذا ما جعل الجزائر تعتمد بشكل هائل على العوائد البترولية في تغطية نفقاتها العامة، إلا أنه مع عدم استقرار الأسواق العالمية والتقلبات العديدة التي تشهدها أسعار النفط، وضعت الدولة أمام تحدي البحث عن مصادر أخرى لتمويل ميزانيتها من أجل عدم الوقوع في حالة العجز المالي، والعمل على سياسة التنوع الاقتصادي وعدم الاعتماد شبه الكلي على قطاع المحروقات، لذلك كان لابد لها من دعم القطاعات الاقتصادية الأخرى كحل بديل لقطاع المحروقات، لذلك جعلت الحكومة الجزائرية من الفلاحة حجر الأساس لبرنامجها الاقتصادي، من أجل ضمان الأمن الغذائي للبلاد وتعزيز الاقتصاد الوطني والخروج من التبعية النفطية.

1.1. واقع القطاع الفلاحي في الجزائر:

سعت الدولة جاهدة في دعم القطاع الفلاحي منذ الاستقلال، وذلك لاعتباره من القطاعات الاستراتيجية التي تمكن من المساهمة بشكل كبير في دفع عجلة النمو الاقتصادي نحو الأمام، من خلال امتصاص جزء كبير من اليد العاملة وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، بالإضافة إلى مساهمته في تكوين الناتج الداخلي الخام للاقتصاد الوطني، ولكن للأسف يبقى القطاع الفلاحي مهمشا ونتاجه قاصرا، بالرغم من الإمكانيات الطبيعية التي تتميز بها الجزائر باعتبارها أكبر بلد أفريقي من حيث المساحة الجغرافية 2381741 كلم² ولها مؤهلات ومناخ معتدل يساعدها على الاهتمام أكثر بالنشاط الزراعي، إضافة إلى تموقعها على طول ساحل يبلغ 1200 كلم مما يشجع على الصيد البحري، ويفسر ضعف هذا القطاع على التبعية الغذائية التي لاتزال تعاني منها الجزائر لحد الآن.

2. أهمية القطاع الفلاحي:

ومع ذلك يبقى القطاع الفلاحي من القطاعات المنتجة التي لها إمكانية استبدال قطاع المحروقات، والمساهمة في استقرار الاقتصاد الوطني، نظرا لما يتوفر عليه من مقومات تؤهله في رفع عجلة النمو وتحقيق التنمية المستدامة. كما يعتبر قطاع الزراعة مصدرا رئيسيا لتكوين رأس المال الذي يستخدم للاستثمار في مختلف الأنشطة في الاقتصاد الوطني، (صقر، 2004، صفحة 571) حيث تكمن أهمية القطاع الفلاحي فيما يلي: (سالي، 2015، صفحة 13)

- تعد الفلاحة من بين القطاعات التي تساهم في الحصول على العملة الصعبة، وذلك من خلال زيادة تصدير بعض المواد الغذائية إلى الدول الأجنبية، وكذا يسمح التوسع الزراعي باستبدال السلع المستوردة بالإنتاج المحلي؛
- يساهم زيادة الانتاج الفلاحي في تكوين القيمة المضافة وزيادة الدخل الوطني الخام، الذي بدوره يرفع من نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ويزيد من النمو الاقتصادي الوطني؛
- تحسين وضعية ميزان المدفوعات من خلال زيادة القدرة التصديرية لبعض المنتجات، وتقليل الاستيراد منها؛
- التقليل من نسبة البطالة عن طريق توفير مناصب العمل خاصة لسكان المناطق الريفية، مما يسمح لهم بالحصول على دخل يلبي حاجياتهم المعيشية، ويحقق لهم الاستقرار، والجدول التالي يمثل نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في خلق مناصب العمل في الجزائر خلال الفترة (2013-2017):

الجدول رقم (05): مساهمة القطاعات الاقتصادية في خلق مناصب العمل في الفترة

(2013-2017)

(الوحدة: بالآلاف نسمة، باستثناء

تعليمات مخالفة)

القطاعات	2013	2014	2015	2016	2017	المجموع	النسبة (%)
السكان النشطون	11964	11453	11932	12117	12298	59764	100
الفلاحة	1141	899	917	865	1102	4924	8.24

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2017، جويلية 2018، عبر الرابط:

, Consulté le 25/12/2020, 15:15. <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2017arabe.pdf> p 143

وبالرغم من توفير هذا القطاع لعدد كبير من مناصب الشغل إلا أن نسبة مساهمته في الشغل الكلي تبقى متوسّطاً نوعاً ما في حدود 8.24% خلال الفترة من 2013-2017.

IV. 3- عوائق القطاع الفلاحي في الجزائر :

تواجه الفلاحة في الجزائر ثلاثة عوائق كبرى متمثلة في: (بسعود، 2003، الصفحات 38-09)

IV. 3. العوائق الطبيعية: والمتمثلة في الظروف المناخية والجغرافية التي تحدّد توزيع المناطق الفلاحية ومساحاتها، حسب طبيعة الإنتاج الزراعي التي توفره المناطق المختلفة في الجزائر من تل وسهوب ووحدات الجنوب، وكباقي دول البحر الأبيض المتوسط، فإن الجزائر غير قادرة على التأقلم مع الطبيعة ومقاومة التحديات البيومناخية، حيث أن الإمكانيات الطبيعية لدى الجزائر كالتربة والماء ضعيفة جداً، إضافة إلى محدودية الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة في المجال الجغرافي الجزائري، حيث استنفدت الحدود الزراعية الممكنة، وتوسّعت الأراضي الزراعية خارج الإمكانيات التي تسمح بها طبيعة التربة والظروف المناخية.

كما أن وضعية التضاريس الموزعة بشكل غير متساو تؤثر على القوة الإنتاجية الطبيعية وتقسّم الوطن إلى مناطق بيو مناخية، فضلاً عن المناطق الجنوبية المتميزة بطابعها الصحراوي بمساحة تقدر بحوالي مليوني كلم²، بحيث يمتد هذا البساط الصحراوي عبر 800 كلم من الشمال إلى الجنوب، و1600 كلم من الشرق إلى الغرب، إلا أنها تعتبر مناطق غير صالحة للزراعة ما عدا الواحات المستغلة في زراعة النخل وإنتاج التمور.

IV. 2.3. العوائق الاجتماعية : والتي مست طبيعة الحياة الريفية للفلاحين، والمتمثلة في الأحداث التاريخية التي عاشتها الجزائر، في فترة الاستعمار وسنوات عدم الاستقرار الأمني والسياسي، التي كانت دوماً عائقاً في تمكين الفلاحين من حياة دائمة للأراضي والعقارات الفلاحية، باستثناء المناطق ذات التأهيل السكاني الحضري، أو المحيط الحضري لبعض المناطق الجبلية أو الواحات أين كان للفلاحين حق الملكية لهذه الأراضي. IV. 3.3- العوائق التقنية: والمتمثلة أساساً في غياب أو نقص الوسائل والتقنيات الحديثة المستخدمة في الاستثمارات الفلاحية، حيث أن آفاق القطاع الفلاحي يعتمد على عصريّة الفلاحة من خلال الاعتماد على الأساليب الحديثة التي تساهم في تقليص المساحة ورفع حجم الإنتاج، كما أن الأبحاث والتجارب الفلاحية المنجزة من قبل الخبراء الزراعيين منذ منتصف القرن العشرين، وتلك التي تحققت من قبل الخبراء الجزائريين بعد الاستقلال، تضافرت من حيث الاستفادة من الخبرات والمنجزات المحققة، كما عملت على تطوير المرجعيات التقنية، والتجارب العلمية المحددة منذ أكثر من قرن.

IV. 4- تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر:

نظراً للأثار السلبية الناتجة جراء إهمال القطاع الفلاحي، وتراكم جملة من المشاكل الاقتصادية على مستوى الأنشطة الفلاحية، الأمر الذي دفع بالسلطات الحكومية إلى الرجوع إلى خدمة الأرض والاستغلال الأمثل لها، من أجل القضاء على أحادية الاقتصاد الوطني الذي يركز على الموارد النفطية وعوائدها، وذلك عن طريق ما سعي بالدعم الفلاحي، والذي عرفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بأنه: "القيمة المالية السنوية لكافة التحويلات الإجمالية من دافعي الضرائب والمستهلكين، والتي تنشأ من إجراءات السياسات الحكومية التي تدعم الفلاحة والتي تزيد دخول المزارعين وتخفض تكاليف إنتاجهم، وبغض النظر عن أهدافها أو تأثيراتها على الإنتاج ودخل المزرعة أو استهلاك المنتجات الزراعية". (غردي، 2012، صفحة 111) وجاء الدعم الفلاحي عبر جملة من البرامج التنموية تهدف عموماً إلى: (غردي، 2012، الصفحات 112-113)

- تشجيع زيادة القطاع الخاص وتحفيزه للنهوض بالقطاع الفلاحي وتنميته؛

- المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي وزيادة درجة الاكتفاء الذاتي والتقليل من المخاطر التي تنطوي عليها أسواق الغذاء العالمية؛
 - تفعيل استغلال الميزات النسبية للدول، والاستخدام الأمثل للموارد والامكانيات الطبيعية والبشرية المتاحة؛
 - نقل وتوطين التقنيات الحديثة المستخدمة في تطوير الانتاج الفلاحي الحيواني والنباتي كما وكيفا؛
 - تحقيق التنمية الاجتماعية، بتوفير فرص العمل والارتقاء بدخل الفرد ورفع مستوى معيشته خاصة في المناطق الريفية؛
 - تحقيق فائض انتاجي للتصدير وزيادة الموارد من العملة الصعبة؛
 - مساندة الفلاحين لتدعيم قدراتهم التنافسية عن طريق تخفيض تكاليف الإنتاج.
- لكن وللأسف النتائج المسجلة على المستوى الوطني لبرامج التنمية الفلاحية لا ترقى إلى المستوى الذي يوافق الإمكانيات المتاحة، لذلك وجب على الدولة تعزيز القطاع الفلاحي من خلال تبني استراتيجية فلاحية واضحة الأهداف:
- استصلاح المزيد من الأراضي الزراعية واستغلالها استغلالا جيدا، مع ضرورة خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم؛ (باشي، 2003، صفحة 109)
 - العمل على تكوين الفلاحين عن طريق الدورات التكوينية المختلفة، لزيادة توعيتهم في كل ما يخص النشاط الفلاحي واكتساب الخبرات، وطريقة استعمال التقنيات الحديثة من معدات وأدوات الزراعة والمواد الكيميائية والأدوية المختلفة واستبدالها بالطرق التقليدية؛
 - حماية الأراضي الفلاحية الصالحة للزراعة من التوسع العمراني على حسابها؛
 - تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في المجال الفلاحي من خلال دعمه المالي بمختلف الطرق؛
 - الاهتمام بتطوير القطاع الزراعي وتنوع منتجاته بإدخال التكنولوجيا الحديثة، واعطائه الأولوية في مجال البحث العلمي الخاص بعلوم البيئة والتربة لما له من أهمية بالغة في بناء اقتصاد وطني قوي ومستقر؛
 - الحد من ظاهرة النزوح الريفي نحو المدن، وتشجيع سكان المناطق الريفية على خدمة أراضيهم الفلاحية وعدم إهمالها، وذلك بتوفير كافة الإمكانيات اللازمة لذلك، وتقديم المساعدات والإعانات المالية لدعم الفلاحين على شكل قروض بمختلف أنواعها (كالقروض الموسمية أو تلك الخاصة بالتربية والتجهيز، أو قروض البناء الريفي، قروض استصلاح الأراضي وكذا تسبيقات على الفواتير)؛ (بلعجون، 2009، الصفحات 157-160)
 - اشراك القطاعات الاقتصادية فيما بينها كقطاعي الفلاحة والصناعة بصفة تكاملية، وذلك لما يضيفه المجال الصناعي في تطوير الزراعة، وفي المقابل يؤمن قطاع الزراعة المواد الأولية المستخدمة في الصناعات المختلفة من أجل تلبية الحاجات الغذائية لأفراد المجتمع؛
 - في ظل التحولات الاقتصادية التي تشهدها الساحة الوطنية، لاسيما تلك المتعلقة بفتح السوق أمام المنتجات الخارجية، وتصدير المحلية خاصة الفلاحية منها، أصبح من الضروري وضع «مؤشرات الجودة» التي تسمح لها بالتميز في الأسواق المحلية والدولية، وحمايتها من أي استعمال مفرط كون التوسيم وسيلة لاستغلال شهرة وخصوصيات منتج من خلال ضمان المسار والنوعية للمستهلك وتوجيه اختياراته؛ (موقع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2021)

- التركيز على تطوير الشعب الاستراتيجية بما في ذلك القمح اللين والذرة ومحاصيل أخرى مثل السكر والبنزور الزيتية، ومن المؤكد أن تطوير هذه المنتجات الرئيسية سيسمح بخفض فاتورة استيراد المنتجات الغذائية بشكل كبير؛ (موقع وكالة الأنباء الجزائرية، 2021)

خاتمة:

مما سبق يمكن القول أن قطاع المحروقات هو القطاع المهيمن على كل أوجه النشاط الاقتصادي في الجزائر سواء من حيث الإنتاج أو التصدير وحتى المساهمة في تكوين الناتج الداخلي الخام، ولكن هذا لا يعني أن الجزائر تعيش في انتعاش اقتصادي وإنما العكس تماما فكثرة اعتمادها على البترول أدى إلى انعدام مصادر الدخل الأخرى، لذلك وجب عليها التفكير أكثر في تنوع اقتصادها بكافة الطرق المتاحة.

نتائج الدراسة:

- تشكل العوائد النفطية المصدر الرئيسي للإيرادات العامة وأهم ممول لميزانية الدولة، مما جعل الاقتصاد الوطني رهينا بتقلبات أسعار البترول العالمية؛
- تؤدي زيادة أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى نتائج إيجابية على الاقتصاد الجزائري في المدى القصير، ولكنها ستؤول إلى مشاكل عويصة في المدى الطويل، مما وجب وضع سياسات اقتصادية كلية بعيدة المدى تعمل على استقرار الاقتصاد الوطني وعدم تأثره بأسعار المحروقات؛
- إن هيمنة قطاع المحروقات في الجزائر على جميع أوجه النشاط الاقتصادي على حساب القطاعات الأخرى، سواء في الإنتاج أو التصدير أو تكوين القيمة المضافة في الناتج الداخلي الخام، أدى إلى ارتباطه بشكل وثيق بالمشكلات الاقتصادية الكلية، مما جعل الاقتصاد الجزائري يواجه مشكل التبعية النفطية؛
- من خلال تحليل مؤشرات التنوع الاقتصادي، وجدنا أن الجزائر تعاني من قلة التنوع في اقتصادها خلال فترة الدراسة، إلا أنه في حالات انهيار أسعار البترول خاصة في السنوات الأخيرة اضطرت الدولة إلى البحث عن مصادر أخرى لتغطية نفقاتها وتمويل ميزانيتها، والحل الوحيد أمامها هو الشروع في دعم القطاعات الأخرى كالقطاع الفلاحي عن طريق تشجيع الاستثمارات وتوفير المناخ المناسب لها؛
- إن المخصصات المالية الموجهة للقطاع الفلاحي تعرف تطورا، لكنه تطور ضعيف إذا ما قورن بقطاعات أخرى، كما أن هذه المبالغ لا تعكس الواقع بالنظر إلى حجمها، والأسوأ أن هذه المخصصات المالية تتأثر بفعل أسعار البترول، الأمر الذي يدعوا للبحث عن بدائل أكثر استقرارا، خاصة وأن القطاع الفلاحي أحد أهم القطاعات المعتمد عليها كبديل لقطاع المحروقات.

التوصيات:

- انطلاقا من النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة يمكن اقتراح النقاط التالية:
- أصبح التنوع الاقتصادي في الجزائر ضرورة حتمية للهوض بالاقتصاد الجزائري والحفاظ على استقراره، ولتجنب الآثار السلبية للجنة الموارد الطبيعية؛
- العمل على البحث عن مصادر جديدة لتمويل الميزانية العامة، من خلال تنوع مصادر الدخل، وتنمية الصادرات خارج المحروقات، وزيادة حصة مساهمتها في الناتج الداخلي الخام؛
- في سبيل القضاء على التبعية النفطية يجب على الجزائر التفكير مليا في تنمية القطاعات خارج المحروقات؛

- يجب على الجزائر الاهتمام أكثر بالقطاع الفلاحي وتشجيع الفلاحين، كإطلاقا لتنويع الاقتصاد خارج المحروقات؛
- العمل على تهيئة الظروف الملائمة للاستثمار الأجنبي في النشاطات غير النفطية؛
- الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في مواجهة التبعية النفطية والقضاء عليها؛
- وضع خطط فعالة بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي؛
- ترشيد الانفاق العام، والاستغلال العقلاني للموارد المتاحة وتوزيعها حسب الأولويات، الأمر الذي يؤدي إلى التوازن بين الاستثمار في رأس المال البشري والقطاعات الإنتاجية التي تساهم بنسبة كبيرة في تكوين القيمة المضافة للاقتصاد الوطني؛
- تشجيع القطاع الخاص في الاستثمار في القطاعات المنتجة، وتعزيز تفاعله مع القطاع العام في مختلف المجالات؛
- الاهتمام بالبحث العلمي والتكنولوجيا الحديثة المساهمة في تطوير نشاطات بعض القطاعات الاقتصادية المنتجة كما وكيفا، كالقطاع الفلاحي.

VI- الإحالات والمراجع :

1.VI- المراجع باللغة العربية:

VI 1.1- المؤلفات:

- أحمد صقر. (2004). التنمية الاقتصادية (المجلد الطبعة الأولى). الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.
- حسين بلعجون. (2009). مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية. مصر: مؤسسة الثقافة الجامعية.
- VI 2.1- الأطروحات:
- محمد غردى. (2012). القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. 111. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية: جامعة الجزائر.
- VI 3.1- المقالات:
- أحمد باشي. (2003). القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح. مجلة الباحث.
- أحمد ضيف، وأحمد عزوز. (2018). واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، 14(19).
- آسيا لغري. (2001). التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط- حالة اقتصاديات بلدان الخليج العربي (مجلس التعاون الخليجي).
- عمر بسعود. (2003). الفلاحة في الجزائر: من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية (1963-2002). مجلة إنسانيات، (العدد 22).

- محمد كريم قروف. (2020). تحليل مؤشر تنوع هيكل التجارة الخارجية في الجزائر باستخدام معامل هيرفندال- هيرشمان. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد السابع (العدد الأول).
- حامد عبد الحسين الجبوري. (2016). التنوع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية. العراق: مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية.

VI. 4.1- المداخلات:

- رشيد سالمي. (2015). القطاع الزراعي كخيار استراتيجي بديل لقطاع المحروقات. انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له (المخاطر والحلول) (صفحة 13). الجزائر: جامعة المدية.
- محمود عوض الخطيب. (2014). التنوع والنمو في الاقتصاد السعودي، الرياض-السعودية، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات مجلس التعاون لدول الخليج، قسم الاقتصاد كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود.

VI. 5.1- التقارير والنشرات والقوانين:

- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2008، سبتمبر 2009.
- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2012، نوفمبر 2013.
- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2017، جويلية 2018.
- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2018، ديسمبر 2019.
- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 5، ديسمبر 2008.
- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 25، مارس 2014.
- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 37، مارس 2017.
- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 49، مارس 2020.
- قانون رقم 18-18 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018، المتضمن قانون المالية لسنة 2019.

VI. 6.1- مواقع الانترنت:

- موقع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية عبر الرابط:
Consulté le 18/05/2021, 18:20. <http://madrp.gov.dz>,
- موقع وكالة الأنباء الجزائرية عبر الرابط:
., Consulté le 18/05/2021, 13:20 <https://www.aps.dz/ar/economie/987432020>
- موقع بنك الجزائر عبر الروابط:
Consulté le 01/06/2020, 09:40. https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_05a.pdf
Consulté le 01/06/2020, 09:45. https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_25a.pdf
Consulté le 01/06/2020, 10:10. https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_37a.pdf
, Consulté le 01/06/2020, 10:15. https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_49a.pdf
, Consulté le <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/ANNEXE%20AU%20RAPPORT%202004.pdf>
, 15:30.2021/05/14
, 15:40.2021/05/14, Consulté le <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2008arabe.pdf>
, 15:45.2021/05/14, Consulté le <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2012arabe.pdf>

, 15:57.2021/05/14, Consulté le <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2017arabe.pdf>

10:16, 2021/05/14, Consulté le [arabe.pdf8https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2017arabe.pdf](https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2017arabe.pdf)

- موقع الديوان الوطني للإحصائيات عبر الروابط:

https://www.ons.dz/IMG/pdf/retrospective_comptes_economiques_1963_2018.pdf,

Consulté le 01/06/2020, 13:10.

https://www.ons.dz/IMG/pdf/Comptes_Economiques_volumes_2016-2019.pdf, Consulté le

01/06/2020, 13:30.

- موقع منظمة الدول المصدرة للنفط عبر الرابط:

<https://www.opec.org>, Consulté le 14/05/2021, 13:20.

- موقع وزارة المالية عبر الرابط:

https://www.mf.gov.dz/pdf/texte/lois_finances_ar/lois_finances_ar_2019.pdf, p28, Consulté

le13/01/2021, 13:15.

الملاحق:

الملحق رقم (01): مساهمة القطاعات الرئيسية في الناتج الداخلي الخام الجزائري في الفترة

(2019-2001)

(الوحدة: مليار دج)

القطاعات	الناتج المحلي الإجمالي	الزراعة	المحروقات	الصناعة	البناء والأشغال العمومية	التجارة*	الخدمات	القطاعات بـ
2001	4227.1	412.1	1443.9	315.2	358.9	476.21	921.9	298,89
2002	4522.8	417.2	1477.0	337.6	409.9	509.28	1004.2	367,62
2003	5247.5	515.3	1868.9	355.4	445.2	552.18	1112.2	398,32
2004	6150.4	580.5	2319.8	390.5	508.0	607.05	1302.2	442,35
2005	7563.6	581.5	3352.9	420.1	564.4	668.13	1518.7	457,87
2006	8520.6	641.3	3882.2	444.4	674.3	728.37	1708.4	441,63
2007	9306.2	704.2	4089.3	463.7	825.1	863.20	1910.7	450,00
2008	11043.7	727.4	4997.6	519.6	956.7	1003.20	2113.7	725,5
2009	9968.0	931.3	3109.1	570.7	1094.8	1160.16	2349.1	752,84
2010	11991.6	1015.3	4180.4	617.4	1257.4	1283.23	2586.3	1051,57
2011	14519.8	1183.2	5242.1	663.8	1333.3	1446.33	2856.2	1794,87
2012	15843.0	1421.7	5208.4	728.6	1479.4	1649.97	3190.4	2164,53
2013	16643.8	1640.0	4968.0	771.8	1627.4	1870.58	3849.6	1916,42
2014	17242.5	1771.5	4657.8	838.5	1794.0	2067.54	4195.2	1917,96
2015	16591.9	1936.4	3134.3	900.9	1908.1	2259.34	4549.9	1902,96
2016	17514.6	2140.3	3025.5	979.3	2072.9	2341.31	4841.3	2113,99
2017	18876.2	2219.1	3699.7	1040.8	2203.7	2116.09	5163.5	2433,31

2154,9	5305.3	2349.60	2346.5	1127.9	4547.8	2427.0	20259.0	2018
2241,4	5577.6	2445.8	2481.4	1198.5	3910.1	2429.4	20284.2	2019
1264,57	2950.34	1389.34	1281.13	667.61	3637.62	1247.09	12437.71	المتوسط
10.17	23.72	11.17	10.29	5.37	29.25	10.03	100	النسبة (%)

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، للسنوات 2014، 2017 و2020.

* Office nationale des statistiques, Rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2018, Collections Statistiques N°215/2020 Série E, 2020, p66, sur le site :

https://www.ons.dz/IMG/pdf/retrospective_comptes_economiques_1963_2018.pdf, Consulté le 01/06/2020, 13 :10.

Office nationale des statistiques, Les comptes économiques en volume de 2016 à 2019, p 01, sur le site :

https://www.ons.dz/IMG/pdf/Comptes_Economiques_volumes_2016-2019.pdf, Consulté le 01/06/2020, 13 :30.

الملحق رقم (02): نسبة مساهمة الصادرات النفطية في الصادرات الكلية في الفترة (2001-2019)

(الوحدة: مليار دولار)

أمريكي، باستثناء تعليمات مخالفة)

السنوات	الصادرات الكلية	صادرات المحروقات	النسبة (%)	سعر البترول الخام**	السنوات	الصادرات الكلية	صادرات المحروقات	النسبة (%)	سعر البترول الخام**
2001	19.09	18.53	97,07	24.8	2011	72.89	71.67	98,33	112.9
2002	18.71	18.11	96,79	25.2	2012	71.74	70.58	98,38	111.0
2003	24.47	23.99	98,04	29.0	2013	64.87	63.82	98,38	109.5
2004	32.22	31.55	97,92	38.7	2014	60.13	58.46	97,22	100.2
2005	46.33	45.59	98,40	54.6	2015	34.57	33.08	95,69	53.1
2006	54.74	53.61	110,69	65.7	2016	29.31	27.92	95,26	45.0
2007	60.59	59.61	98,38	74.8	2017	34.57	33.20	96,04	54.1
2008	78.59	77.19	98,22	99.9	2018	41.12	38.90	94,60	71.3
2009	45.19	44.42	98,30	62.2	*2019	34.99	32.93	94,11	64.4
2010	57.09	56.12	98,30	80.2	القيمة المتوسطة	46.38	45.59	98,30	67.19

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي للسنوات 2004، 2008، 2012، 2017 و2018.

* بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 49، مارس 2020، ص26.

** منظمة الدول المصدرة للنفط عبر الرابط : 20 :14/05/2021, Consulté le <https://www.opec.org>

الملحق رقم (03): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)

(الوحدة: مليار دج)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
اجمالي الإيرادات	1505.5	1603.2	1966.6	2226.2	3082.6	3639.8	3687.8

2796.8	2799.0	2352.7	1570.7	1350.0	1007.9	1001.4	الإيرادات البترولية*
883.1	840.5	724.2	649.0	616.4	595.1	488.5	الإيرادات خارج المحروقات
766.7	720.8	640.4	578.5	519.9	482.9	398.2	الإيرادات الجبائية
116.4	119.7	83.8	70.5	96.5	112.2	90.3	الإيرادات غير الجبائية
2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	السنوات
5738.4	5957.5	6411.3	5790.1	4392.9	3676.0	5111.0	اجمالي الإيرادات
3388.4	3678.1	4184.0	3979.7	2905.0	2412.7	4088.6	الإيرادات البترولية*
2349.9	2279.4	2227.2	1810.4	1487.8	1263.3	1022.1	الإيرادات خارج المحروقات
2091.4	2031.0	1984.3	1527.1	1298.0	1146.6	895.4	الإيرادات الجبائية
258.5	248.4	242.9	283.3	189.8	116.7	126.7	الإيرادات غير الجبائية
-	-	**2019	2018	2017	2016	2015	السنوات
-	-	6507.9	6751.4	6182.8	5110.1	5103.1	اجمالي الإيرادات
-	-	2714.5	2887.1	2372.5	1781.1	2373.5	الإيرادات البترولية*
-	-	3793.4	3864.2	3810.3	3329.0	2729.6	الإيرادات خارج المحروقات
-	-	3041.4	2648.5	2663.1	2482.2	2354.7	الإيرادات الجبائية
-	-	752.0	1215.7	1147.2	846.8	374.9	الإيرادات غير الجبائية

* بما فيها حصص أرباح المؤسسة الوطنية البترولية.

المصدر: بنك الجزائر، التقارير السنوية للسنوات 2004، 2008، 2012، 2017 و 2018.

** قانون رقم 18-18 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018، المتضمن قانون المالية لسنة 2019، ص 28.

الملحق رقم (04): هيكل الصادرات الجزائرية في الفترة

(2019-2001)

(الوحدة: مليون دولار أمريكي)

القطاعات	الصادرات الاجمالية	المواد الغذائية	المحروقات	المواد الأولية	المواد نصف مصنعة	الفلاحي العتاد	الصناعي العتاد	الاستهلاكية السلع
2001	19091	30	18531	39	413	22	42	14
2002	18700	35	18109	56	403	20	50	27
2003	24465	47	23988	49	316	01	29	35
2004	32208	66	31548	97	432	00	50	15
2005	46328	67	45588	136	481	00	37	19
2006	54730	73	53608	195	765	01	44	44
2007	60585	88	59605	170	640	01	46	35
2008	78581	119	77194	334	834	01	67	32
2009	45181	113	44415	169	393	00	42	49
2010	57089	315	56121	94	498	01	30	30
2011	72889	355	71662	161	660	00	35	16
2012	71736	315	70584	168	618	00	32	19

16	29	00	492	109	63663	404	64713	2013
11	16	01	1173	110	58362	323	59996	2014
11	18	00	1111	107	33081	238	34566	2015
18	53	00	909	84	27918	326	29309	2016
20	78	00	845	73	33202	350	34569	2017
33	90	00	1626	93	38897	373	41113	2018
36	83	00	1445	96	32926	408	34994	*2019

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي للسنوات 2004، 2008، 2012، 2017 و2018.

* بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 49، مارس 2020، ص 26.